

قانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٠

يربط موازنة الهيئة العامة للتحكيم واختبارات القطن للسنة المالية ١٩٨٠

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الأولى)

قدرت كل من استخدامات وإيرادات الهيئة العامة للتحكيم واختبارات القطن للسنة المالية ١٩٨٠ بمبلغ ٢٥٠٨٥٠٠ ج (مليونان وخمسمائة وثمانية آلاف وخمسمائة جنيه) وذلك وفقاً لما يلي :

أولاً - الاستخدامات الجارية :

قدرت الاستخدامات الجارية للسنة المالية ١٩٨٠ بمبلغ ٢٠٧٥٥٠٠ جنيه (مليونان وخمسة وسبعون ألفاً وخمسمائة جنيه) موزعة على الأبواب التالية :

(أ) جملة الباب الأول - الأجور بمبلغ ١٦٧٩٠٠٠ جنيه .

(ب) جملة الباب الثاني - النفقات الجارية والتحويلات الجارية بمبلغ ٣٩٦٥٠٠ ج .

ثانياً - الاستخدامات الرأسمالية :

قدرت الاستخدامات الرأسمالية للسنة المالية ١٩٨٠ بمبلغ ٤٣١٠٠٠ ج (أربعمائة وثلاثة وثلاثون ألف جنيه) موزعة على الأبواب التالية :

(أ) الباب الثالث - الاستخدامات الاستثمارية بمبلغ ٣٧٨٠٠٠ جنيه .

(ب) الباب الرابع - التحويلات الرأسمالية بمبلغ ٥٥٠٠٠ جنيه .

ثالثا - الإيرادات الجارية :

قدرت الإيرادات الجارية للسنة المالية ١٩٨٠ بمبلغ ٢٠٧٥٥٠٠ جنييه (مليونان وخمسة وسبعون ألفا وخمسمائة جنييه) موزعة على الأبواب التالية :

جملة الباب الثاني - الإيرادات الجارية والتحويلات الجارية بمبلغ ٢٠٧٥٥٠٠ جنييه منها مبلغ ٣١٧٥٠٠ جنييه إعانة سد عجز .

رابعا - الإيرادات الرأسمالية :

قدرت الإيرادات الرأسمالية للسنة المالية ١٩٨٠ بمبلغ ٤٣٣٠٠٠ جنييه موزعة على الأبواب التالية :

(أ) جملة الباب الثالث - الإيرادات الرأسمالية المتنوعة ٥٠٠٠٠ ج .

(ب) جملة الباب الرابع - القروض والتسهيلات الائتمانية بمبلغ ٣٨٢٠٠٠ ج منه مبلغ ٢٤٣٠٠٠ ج قروض من الخزنة العامة .

(المادة الثانية)

تسرى أحكام التأشير العامة الملحقة بقانون ربط الموازنة العامة للدولة على هذه الهيئة .

(المادة الثالثة)

يجوز لوزير المالية أو من يفوضه تعديل أبواب موازنة الهيئة بما يترتب على تطبيق إعانة الغلاء الإضافية للعاملين من أعباء .

(المادة الرابعة)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من أول يناير ١٩٨٠ .

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ٨ ربيع الأول سنة ١٤٠٠ (٢٦ يناير سنة ١٩٨٠) .

أنور السادات